

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٠

بشأن الخطة العامة والتنمية بالإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والجلسات التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط القومي والشعبة ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى المهندس نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي شؤون التخطيط والتنمية بالإقليم السوري .

مادة ٢ - يتولى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي إعداد مشروع الخطة العامة للإقليم وإصدار القرارات الخاصة بإعدادها ومتابعة تنفيذها وتقييم النجاح في تحقيق أهدافها وتعاونها في ذلك أجهزة التخطيط المختلفة في الإقليم .

ولنائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي في سبيل ذلك ، أن يطلب من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة تقديم البيانات والإحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والسنوية والإدارية الخاصة بإعداد الخطة العامة ، المخطط السنوية ومتابعة تنفيذها .

مادة ٣ - تنشأ في الإقليم السوري في كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة للتخطيط والمناجاة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسب الحال ، كما يجوز إنشاء مثل هذه اللجنة في المصالح الحكومية ويبلغ هذا القرار إلى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي .

ويحضر اجتماعات هذه اللجان مندوب من وزارة التخطيط يختاره نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي .

قرر :

مادة ١ - يعفى نادي يمتح المعادى من المبالغ المستحقة عليه

مادة ٢ - يلغى البند الحادى عشر من الاشتراطات عن إنشاء نادي يمتح المعادى فيما تضمنته من تحصيل إيجار سنوى من هيئة النادي عن طول الشاطئ الواقع أمام مبنى النادي ومقعداره ١١٧ مترا باعتبار جنبيين من المتر الواحد الطولى اكتفاء بإيجار اسمى تقدره الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برأى الجمهورية في ٢٥ جادى الأول سنة ١٣٨٠ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠١٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن إعفاء رسائل من الرسوم الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الأمر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ بالألحقة الجمركية المعدل القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من رسم الوارد والرسم القيسى الإضافى ورسم الاستهلاك ورسم الاستيراد والرسم الإحصائى ومن عوائد الرصيف والرسوم البلدية رسائل الأشياء التى وردت للسادة سفير سوريا وبعض أعضاء السفارة السورية بمصر وأفرج عنها تحت نظام الموقوفات عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر ما

صدر برأى الجمهورية في ٢٥ جادى الأول سنة ١٣٨٠ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٢٤ لسنة ١٩٦٠

بألف لجنة وزارية لشئون التخطيط في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تشكيل لجنة لشئون التخطيط برئاسة الجمهورية ؛

وعلى القرار بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط القومي والمتابعة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

قرر :

مادة ١ - تؤلف لجنة لشئون التخطيط في الإقليم السوري من :

المهندس نور الدين كحلة، نائب رئيس الجمهورية ، وزير

التخطيط المركزي رئيسا

الدكتور عبد المصعب القيسوني ، وزير الاقتصاد والمالية

المركزي

الدكتور عزيز صدقي ، وزير الصناعة المركزي

المهندس سيد مرعي ، وزير الزراعة المركزي

السيد طعمة الودود الله ، وزير الشؤون البلدية والقروية

المركزي

السيد محمد العالم ، وزير المواصلات المركزي

أعضاء

الدكتور عبد الوهاب حومند ، وزير استزادة التنفيذ

السيد أحمد الخراج يونس ، وزير الزراعة التنفيذي

السيد وجيه الدين ، وزير الصناعة التنفيذي

السيد حسني الصواف ، وزير الاقتصاد التنفيذي

السيد أكرم ديزي ، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

التنفيذي

السيد جادو عز الدين ، وزير الأشغال العامة التنفيذي

الدكتور عز الدين الطرابلسي ، حاكم مصرف سورية المركزي

ويعتبر عضوا أيضا أي وزير يدعو رئيس اللجنة لاجتماع يكون ذا علاقة بموضوعه .

وتختص لجنة التخطيط والمتابعة بإعداد مشروع الخطة العامة للسنوات الخمس والخطة السوية وتقارير المتابعة ، كما تختص بتقديم جميع البيانات والقيام بالدراسات اللازمة للتخطيط والمتابعة وذلك فيما يتصل باختصاص الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة العامة وكذلك بنشاط القطاع الخاص المقابل .

مادة ٤ - تقدم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة في الإقليم السوري الى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر وكذلك كل ستة متضمنا سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وذلك بالنسبة الى مساهمة كل منها في تنفيذ الخطة وبالنسبة الى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .

وينظم نائب رئيس الجمهورية ، ووزير التخطيط المركزي بقرار منه طريقة إعداد التقارير الدورية وتقديمها .

مادة ٥ - يقدم نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي الى رئيس الجمهورية خلال شهر من انتهاء السنة المالية للدولة تقريرا أوليا عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة المقضية ومدى النجاح الذي أحرز في تنفيذها .

ويقدم تقريرا نهائيا عن الموضع نفسه في خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

مادة ٦ - تقوم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة بتدقيق حسابات وسجلات التبريد والبيانات والمعلومات الخاصة بالمشروعات والأهداف والتنبؤات اللازمة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها وتقييمها وذلك وفقا للائحة العمل الذي يحدده نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي بقرار منه .

مادة ٧ - يتولى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي :

(أ) الإشراف على تنفيذ وتنسيق السياسة العامة في التنمية الإنمائية والإنتاجية في الإقليم وتنسيق العمل بين الوزارات في ما يختص بالشؤون الإنتاجية والإنشائية .

(ب) تنسيق عمل الوزارات في الشؤون الإنتاجية والإنشائية .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر